ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الإصلاحات المؤجلة: كيف سيتعامل برلمان انتخابات تشرين 2025 مع سياسات الإصلاح الاقتصادي؟

د. سلام جبار شهاب

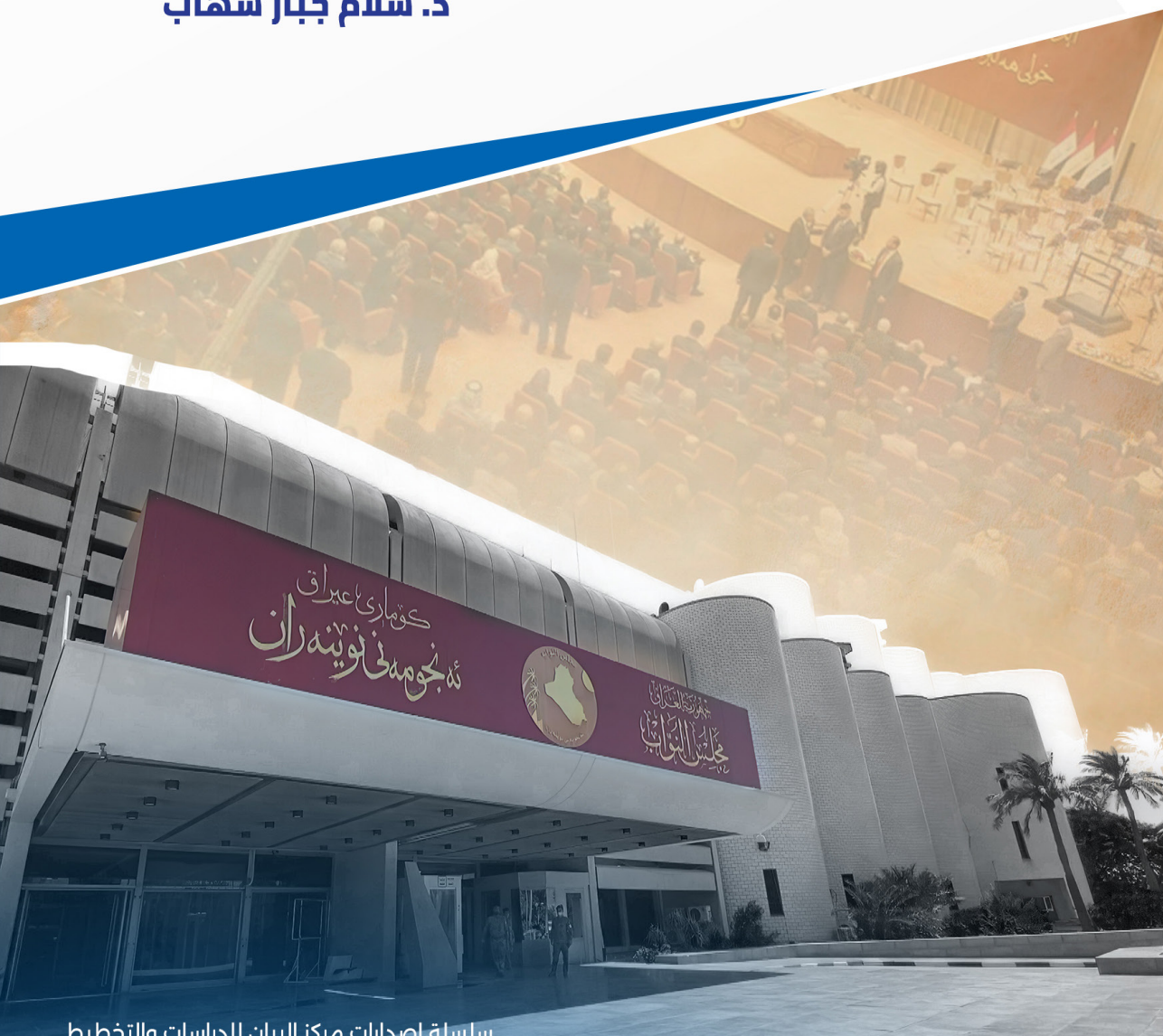

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الإصلاحات المؤجلة: كيف سيتعامل برلمان انتخابات تشرين 2025 مع سياسات الإصلاح الاقتصادي؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الانتخابات، الاقتصاد والتنمية

د. سلام جبار شهاب/ باحث اقتصادي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

الملخص

- إن التتبع والقراءة المتأنية للشعارات الانتخابية والبرامج المقدمة للناخبين، والتي غالباً ما تكون غير واضحة، تعكس أن شعارات مثل «التنمية»، و«مكافحة الفساد»، و«تنويع الاقتصاد» تفتقر إلى أطر واضحة وخارطة طريق تنفيذية مفصلة. وغالباً ما تركز البرامج الاقتصادية على الاستمرار في النمط القائم على التوزيع، ما يحدّ من القدرة على تحقيق تنويع اقتصادي فعّال ومستدام.

- لا تنعكس المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية في العراق على ارتفاع مؤشرات النمو الاقتصادي، بل العكس هو الصحيح؛ بمعنى أن ارتفاع مستوى التشغيل والأجور ومستويات الدخل يسهم في زيادة مستويات المشاركة الانتخابية. ويضع هذا التحليل أمام نتيجة مهمة، وهي أن الانتخابات لا تمارس تأثيراً مباشراً على النمو الاقتصادي، وإنما العوامل الاقتصادية هي التي تؤثر على حجم المشاركة الانتخابية.

- تشكل العلاقة بين البرلمان العراقي والإصلاح الاقتصادي أحد المحاور الجوهرية لفهم دينامية التحول الاقتصادي بعد عام 2003. فرغم كثرة البرامج الحكومية التي تناولت موضوعات مثل تنويع الاقتصاد، ومكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، بقيت فاعلية البرلمان في دعم هذه الإصلاحات محدودة، مما يعكس فجوة بين الأطر التشريعية والقدرة الفعلية على تنفيذ السياسات الاقتصادية الإصلاحية.

- يدفع الحافز إلى التصويت بحسب مقدار المكاسب التوزيعية التي يعلن عنها المرشح، بحيث يصبح النمط التوزيعي هو المحدد الأساسي لمنح الأصوات. وتؤدي الطبيعة الزبائنية للاقتصاد العراقي، التي تأسس عليها الاقتصاد منذ عام 2003، إلى عرقلة أي جهود حقيقية للإصلاح الاقتصادي، وهو ما يُتوقع استمرار تأثيره في المستقبل القريب على ديناميات السياسة والاقتصاد في العراق.

- في حال انخفاض المشاركة الانتخابية في المناطق المصدّرة للنفط، ونظراً لاعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النمط التوزيعي والأحادية المفرطة لإيرادات النفط، قد تظهر مطالبات برلمانية لتحديد حصة هذه المناطق من الإيرادات ومنحها الأولوية في التوزيع. وقد تتطور هذه المطالبات في بعض الحالات لتصبح مطالب بالاستقلال أو بالحكم الإقليمي، بهدف عزل المكاسب المالية لهذه المحافظات عن بقية البلاد. وتزداد احتمالية تصاعد هذه المطالب في حال شهدت نتائج الانتخابات اختلالاً في توزيع المناصب والسلطات، مما قد يؤثر على استقرار النظام السياسي والاقتصادي.

- يتوقع عدم تحقيق التكامل بين المؤسسات الحكومية التنفيذية والمؤسسة التشريعية، ويُعزى هذا التفكك إلى استبعاد الأجندات الاقتصادية الإصلاحية من البرلمان القادم. ويترتب على ذلك إضعاف الدور الرقابي والتشريعي للبرلمان في المجالات الاقتصادية، مما يقلل من فعالية التشريعات والإصلاحات الضرورية لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

- يتوقع أن يكون للمتغير الدولي دور حاسم في دفع أجندة الإصلاح الاقتصادي، على غرار الضغوطات التي مورست سابقاً من قبل الفيدرالي الأمريكي والجهات الاقتصادية الدولية، والتي ساهمت في دفع الأجندة الإصلاحية الاقتصادية بالتنسيق مع الحكومة، في محاولة لتجاوز أو الالتفاف على الدور التشريعي الرقابي للبرلمان.

- تُظهر المؤشرات أن العلاقة بين البرلمان والإصلاح الاقتصادي في العراق اتسمت بالتذبذب وبمستوى محدود من التطور. فعلى الرغم من ارتفاع فاعلية البرلمان من حيث التشريع والرقابة والمساءلة، بقي الأثر الاقتصادي الفعلي محدوداً نتيجة غياب التنسيق مع الحكومة وضعف تنفيذ الإصلاحات المقرّرة.

- التوافقات السياسية داخل البرلمان تضعف تطبيق الاستراتيجيات الاقتصادية الكبرى، كما ان الانتخابات لا تعمل على تخفيض فرص الفساد في العراق، بل على العكس الطبيعة الزبائنية في الاقتصاد تدفع نحو الافراط في الفساد.

- يسهم النمو الاقتصادي المرتفع وتحسن مستويات المعيشة في زيادة الطلب على الديمقراطية. ومن الأمثلة على ذلك، تحسّن معدلات التعليم ومحو الأمية، والتي تؤدي إلى ارتفاع وعي المواطنين ومطالبتهم بمزيد من المشاركة الديمقراطية. ويترتب على ذلك أن الجهات التشريعية قد تدفع نحو تبني أجندة اقتصادية إصلاحية تلبية لمطالب الجمهور وتعزيز شرعية العملية الديمقراطية.

- ستُستخدم شبكات المحسوبية والموالاة لحشد دعم الناخبين، وسيُنظر إلى الانتخابات على أنها فرصة لإعادة توزيع الدخل والامتيازات وتراكم رأس المال، خاصةً في ظل غياب برنامج اقتصادي واضح للكتل والمرشحين والاكتفاء بالشعارات الزبائنية

- قد يحدّ الفائزون في الانتخابات التشريعية من تنفيذ البرنامج الحكومي للتنويع الاقتصادي، بما في ذلك خطة التنويع لمدة خمس سنوات (2024-2028)، والتي تهدف إلى خفض مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 25 % خلال تلك الفترة، وتقليل معدل البطالة من نحو 13 % إلى 10 %، وتحقيق نمو سنوي يقارب 4.24 %.

- تشير التوقعات إلى أن هناك مقاومة قوية للإصلاحات الاقتصادية التي تتطلب اتخاذ خيارات صعبة، مثل خفض الدعم وإصلاح نظام التوظيف العام، وقد تشهد البرلمان القادم موقفاً معارضاً لهذه الإصلاحات.

- كما من المتوقع أن يسعى المستثمرون ورجال الأعمال الناشئون إلى تمويل ودعم الحملات والمرشحين الذين يعملون على خدمة مصالحهم الخاصة، بينما سيعمل آخرون على مراقبة نتائج الانتخابات والتغيرات المحتملة في ظروف السوق. وقد يظهر أيضاً عدد من المسؤولين غير المعروفين الذين قد يحاولون إيقاف الاستثمارات أو استخدام النفوذ لانتزاع رشاوى إضافية.

- يتطلب الأمر تأسيس لجنة دائمة للإصلاح الاقتصادي والحوكمة المالية داخل البرلمان، تعمل على ربط الإصلاحات بمؤشرات اقتصادية قابلة للقياس، وتفعيل الشراكة بين البرلمان ومراكز البحث من أجل تعزيز الرقابة النوعية على الموازنات العامة.

مقدمة

سيكون العراق أمام موعد جديد للانتخابات البرلمانية في 11 نوفمبر/تشرين الثاني، وتمثل هذه الورقة محاولة لاستشراف الأبعاد الاقتصادية للبرلمان العراقي القادم، وفقاً لـ الحملات والبرامج الانتخابية للمرشحين، إضافة إلى الاحتياجات التنموية للبلاد، وإمكانية إدارة الموارد الحالية المتاحة ومصادر الإيرادات. وبناءً عليه، ستكون هذه العوامل حاكمة بدرجة كبيرة في تشكيل البيئة الاقتصادية والسياسية العراقية، نظراً لأن النظام السياسي في العراق يستمد سلطته من النظام البرلماني التمثيلي، الذي يُعد، إلى حد ما، أفضل بديل بين الخيارات الأخرى.

وعليه، ووفقاً للمعطيات الحالية والتجارب السابقة، سيكون من الضروري رصد وتوقع حجم الإصلاحات الاقتصادية وطبيعة السياسات الاقتصادية التي سيعتمدها البرلمان السادس لجمهورية العراق بعد أول انتخابات برلمانية جرت عام 2006.

تؤثر الانتخابات التشريعية على الإصلاحات الاقتصادية من خلال تهيئة البيئة السياسية، التي قد تمكّن الإصلاحات أو تعيقها، وذلك بحسب الحوافز التي يواجهها المشرعون واحتمالية نشوء صراع بين جماعات المصالح. وقد تعمل الانتخابات على تحفيز الإصلاح إذا ما اعتُبر الوضع الحالي فاشلاً، لكنها قد تؤدي أيضاً إلى تأخير الإصلاحات أو تجميدها بسبب المعارضة السياسية أو الخلافات بين أعضاء الدورة الانتخابية نفسها، حيث قد تُؤجل الحكومات الإصلاحات إلى ما بعد الانتخابات أو تتصرف بشكل مختلف بعدها.

وفي هذا السياق، يطرح السؤال: كيف تؤثر الانتخابات التشريعية في العراق على الإصلاحات الاقتصادية؟ للإجابة على هذا التساؤل، ستفترض الورقة مجموعة محددة من المتغيرات الاقتصادية، مستبعدة بذلك العوامل الإثنية والديموغرافية، والعوامل المرتبطة بالولاءات الحزبية أو المذهبية والاجتماعية. وسيكون التركيز على النموذج الاقتصادي وتبعاته على المسارات الاقتصادية الحالية.

الانتخابات والإصلاح الاقتصادي

منذ عام 2005، أصبح البرلمان العراقي أحد أبرز مؤسسات النظام السياسي الجديد القائم على مبدأ الفصل بين السلطات. ورغم دوره الدستوري في التشريع والرقابة، تأثر أداؤه بعوامل عدة أبرزها: الانقسامات الحزبية، وارتفاع الطابع الريعي وضعف الثقافة المؤسسية في اتباع الإصلاحات المطلوبة، فخلال العشرون سنة الماضية، اعتمدت الموازنات التي اعتمدتها الدولة بنسبة تتراوح بين 85-95% على الإيرادات المتأتية من النفط، وهذا جعل السياسات المالية عرضة للتقلبات في أسعار النفط، لذلك، وفقاً الى هذا السياق يلعب البرلمان دوراً محوريا ليس فقط كجهة تشريعية، بل كمحرك محتمل للإصلاح الهيكلي.

في الواقع، تعمل الانتخابات التشريعية في العراق على تحديد المشهد السياسي، إذ تحدد من يتولى السلطة، وبالتالي السياسات التي تحظى بالأولوية. وقد تغير الانتخابات ميزان القوى، مما قد يتيح فرصة لتنفيذ إصلاحات كانت عائقاً أمام التطبيق. كما أنها تخلق حوافز للبرلمانيين الجدد تتمثل في زيادة احتمال إعادة انتخابهم، وهو ما يمكن أن يؤثر على قراراتهم بشأن السياسات الاقتصادية، مما يزيد أو يقلل من احتمال دعمهم للإصلاحات التي قد لا تحظى بشعبية على المدى القصير لكنها مفيدة على المدى الطويل.

فيما يخص التأثير على توقيتات الإصلاح، تشير المؤشرات إلى أن الانتخابات التشريعية في العراق قد تؤثر على توقيت تنفيذ الإصلاحات. على سبيل المثال، قد تختار الحكومات الإعلان عن الإصلاحات الضريبية وتنفيذها بعد الانتخابات، أو على العكس، تأجيلها خلال الفترة التي تسبق الانتخابات. كما يمكن أن يتأثر زخم الإصلاح بالأزمة الاقتصادية وبالعوامل المؤثرة على الأوضاع العامة ومستوى رضا الجمهور. ففي ظل الأزمة أو الشعور بفشل السياسات، قد تصبح قضية الإصلاح أكثر إلحاحاً، ويمكن معالجتها عبر العمل التشريعي بعد الانتخابات.

يمكن لمعارضة جماعات سياسية ذات مصالح محددة أن تعطل أو تعيق الإصلاحات الاقتصادية في البرلمان العراقي، حتى عندما تكون الإصلاحات ضرورية للصالح العام الأوسع، بمعنى ان القوى السياسية تمتلك المجموعات التي يمكنها

ممارسة النفوذ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والذي يرتبط في كثير من الأحيان بالانتخابات.

سيجد البرلمان القادم نفسه أمام ضغوط كبيرة على الهياكل الاقتصادية الضعيفة وعلى ضرورات الإصلاح، وسيكون أمامه تحدي التوجه نحو الإصلاح الحقيقي، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز الحوكمة، والمضي قدماً في الإصلاحات المالية. ومع ذلك، يشير المراقبون إلى أن الانتخابات لا تمثل تنافساً أيديولوجياً بقدر ما هي صراع على المحسوبية والوصول إلى الموارد بدلاً من الإصلاح. ففي هذا السياق، يدفع الحافز إلى التصويت مقدار المكاسب التوزيعية التي يعلنها المرشح، ويصبح النمط التوزيعي هو الحاكم في منح الأصوات. كما أن الطبيعة الزبائنية للاقتصاد، التي تأسس عليها الاقتصاد العراقي منذ عام 2003، ستعرقل أي جهود حقيقية للإصلاح.

اتسع العجز المالي ومن المقدر أن يصل إلى 4.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 وسط ارتفاع تكاليف الأجور ودعم الطاقة وارتفع سعر النفط المطلوب لتنفيذ الميزانية 54 دولارا أمريكيا للبرميل في عام 2020 إلى حوالي 84 دولارا أمريكيا في عام 2024.

كشفت الحكومة عن خطة تنويع مدتها خمس سنوات (2024-2028) تهدف إلى خفض مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 25 % خلال تلك الفترة، وخفض البطالة من حوالي 13 % إلى 10 % وتحقيق نمو سنوي بنحو 4.24 %، ويمكن ان يحد الفائزون في الانتخابات التشريعية من البرنامج الحكومي للتنويع.

سيكون من مهام البرلمان القادم إجراء إصلاحات هيكلية للقوانين، بما في ذلك إصلاح قانون الضرائب، وقوانين الشفافية ومكافحة الفساد، وإصلاح نظام الأجور والمدفوعات التقاعدية، وتنظيم الأعمال في القطاع الخاص، والتي يجب على البرلمان مناقشتها والموافقة عليها. وتنبع هذه الالتزامات من قدرة البرلمان على الرقابة والمساءلة، إضافةً إلى أهميته السياسية المستمدة من التمثيل التشريعي للمكونات العرقية.

كما يمتلك البرلمان القدرة إلى حد ما على التأثير في الرأي العام وإلزام السلطات بتنفيذ الإصلاحات، ويمكنه أيضاً المساهمة في إصلاح الجمود المؤسسي.

متطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق

يفترض الوضع الاقتصادي الراهن في العراق ضرورة الانتباه إلى المتطلبات التشريعية بدقة، إذ لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على النفط، وتشكل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة من إيرادات الدولة.

كما يمثل الإصلاح المالي والتعامل مع الضغوطات المالية أحد المتطلبات الأساسية التي ستكون حاضرة بقوة في الفترة القادمة، ويشمل ذلك إصلاح النظام المصرفي وتخفيف القيود المفروضة على النظام المالي، بهدف خلق أكبر قدر من الحرية المالية في التداول والتحويلات.

ستكون خيارات التنويع الاقتصادي من بين العناصر المهمة والمصيرية، ويرتبط نجاحها بتحقيق الاستقرار المحلي والتخفيف من الضغوط على الفئات العمرية، خاصة الشباب الداخلين حديثاً إلى سوق العمل.

من بين الاعتبارات الأخرى للمرحلة المقبلة في الإصلاحات الاقتصادية، يأتي موضوع خلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمارات الأجنبية وتدفقها، والتي تُعد من بين الاشتراطات الأساسية لتحسين الظروف الاقتصادية في الفترة القادمة.

وسيكون من الضروري إيلاء الاهتمام بإصلاح المالية العامة، وبالأخص الإصلاحات المرتبطة بالموازنة، وترشيد الإنفاق العام، ومعالجة العجوزات الهيكلية المستمرة في الموازنة، والتي غالباً ما تعتمد على سعر تخميني لبرميل النفط. إضافة إلى ذلك، تشمل الاعتبارات الأخرى إدارة الإيرادات النفطية المودعة في الخزانة الأمريكية واستغلالها بالشكل الأمثل لدعم الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

من الضروري، ومن أجل تحسين الشروط الاقتصادية، تطوير البنى التحتية والتركيز على إصلاحات قطاع الطاقة وطرق النقل. ومن الناحية العملية، ستبرز ضرورات مرتبطة بالإصلاحات القانونية والتشريعية، وتحسين مناخ الاستثمار،

وتعزيز الاستقرار السياسي والمؤسسي لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي.

كما ينبغي أن تتضمن المرحلة المقبلة إطلاق سياسات دعم لمكافحة البطالة، وبرامج تدريب مهني، وتطوير رأس المال البشري، وتحسين مؤشرات دخول النساء إلى سوق العمل. وسيكون من الضروري أيضاً الالتزام ببرنامج لترشيد استهلاك المياه، وتطوير أدوات وتقنيات جديدة للحفاظ على ديمومة القطاع الزراعي، وتحسين أنظمة السقي والري.

علماً أن أبرز المنجزات الاقتصادية للبرلمانات خلال السنوات الماضية تمثلت فيما يلي:[1]

- ارتفع عدد القوانين الاقتصادية الإصلاحية بنسبة 130% بين عامي 2006 و2025، مما يشير إلى تحسن في النشاط التشريعي.
- ازدادت الجلسات البرلمانية ذات الطابع الرقابي من 20% إلى 35% من مجموع الجلسات، مما يعكس اهتماماً أكبر بالرقابة على الأداء الحكومي.
- يشير ضعف الانسجام السياسي نسبياً، الذي بلغ أقصى حد له 65/100، إلى استمرار الانقسامات الحزبية في الملفات الاقتصادية.
- ظل النمو غير النفطي متذبذباً، في حين تحسن العجز المالي تدريجياً.
- تضاعفت مشاركة النساء في اللجان الاقتصادية ثلاث مرات خلال عشرين عاماً، لكنها بقيت دون مستوى الطموح المرجو.

التحديات التي تواجه تنفيذ الأجندة الاقتصادية الإصلاحية

يُعد القطاع العام أحد أبرز التحديات أمام مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، نظراً لـ الترهل الكبير والبيروقراطية المفرطة، بالإضافة إلى المقاومة التي تظهر أحياناً من البيروقراطيات تجاه الأعمال الاقتصادية الناشئة.

1 - World Bank Data – Iraq Indicators, 2005–2024, and IMF Article IV Consultation , Report, 2025. هيئة النزاهة, (2006–2025) مجلس النواب العراقي – تقارير الأداء التشريعي والرقابي. الاتحادية – تقارير مؤشرات الفساد السنوية.

كما أن حجم الجهاز الحكومي الكبير وتوظيف القطاع العام غالباً لأغراض سياسية يقللان من مرونة إجراء التغييرات وإصلاح الأداء الاقتصادي.

كما أن طبيعة النظام السياسي في العراق، القائم على نظام توزيع المناصب والمنافع (النظام التوافقي)، تعمل على إبطاء الإصلاحات الاقتصادية إلا عند الضرورات القصوى، كما حدث في سنتي 2015 و2020 نتيجة التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، سرعان ما عاد الاقتصاد العراقي إلى الاعتماد على النمط التوزيعي بعد عام 2022 بفعل الوفورات المالية المتحققة، مما مكّن الحكومة من رفع التوظيف في القطاع العام إلى مليون وظيفة، وزيادة المعاشات التقاعدية، وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، ورفع قيمة الدينار العراقي.

التحديات المؤسسية كبيرة، ومن أبرزها ضعف التنفيذ، وعدم التكامل المؤسسي، وتفكك الأجهزة الحكومية نتيجة التداخلات السياسية والانقسامات الحزبية، والتي تؤثر على طبيعة عمل النظام والهيكل الاقتصادي العام. كما تؤثر العوامل السياسية على تنفيذ الأجندات الاقتصادية التي قد تتعارض مع وعود المرشحين الفائزين أمام الجمهور، ويعتمد نجاح الاستراتيجيات الكبرى على قوة الهياكل السياسية وقدرتها على التنفيذ.

إن فرص التوافق داخل البرلمان العراقي، الذي يعكس جزءاً من التحالفات السياسية والتوافقات الحزبية، ستبطئ من تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، مثل تقليل الاعتماد المفرط على النفط، وضعف القدرات التنفيذية للمؤسسات. كما أن الوعود الانتخابية الكبيرة قد تؤدي إلى خيبة أمل كبيرة لدى الجمهور.

من بين التحديات الأساسية التشرذم السياسي، إذ قد يكون البرلمان متشرذماً ويعتمد على سياسات الكتل السياسية التي يمثلها، مما يؤدي إلى تعثر عملية صنع القرار وإعاقة الإصلاحات. كما يشكل انخفاض أسعار النفط خطراً كبيراً على الأوضاع الاقتصادية، نظراً لاعتماد الميزانية على الإيرادات النفطية، بينما قد تظل الميزانية مصممة على أساس أسعار نفط مرتفعة.

إضافة إلى ذلك، تتطلب الإصلاحات الاقتصادية غالباً خيارات صعبة، مثل خفض الدعم وإصلاح نظام التوظيف العام، وقد تواجه هذه الإجراءات مقاومة قوية من البرلمان القادم نتيجة التعقيدات السياسية والاجتماعية المتوقعة.

الفساد[2]: تشير الدراسات والأبحاث إلى أن الفساد يشكل أحد أبرز العوامل المؤثرة على المواطن العراقي، بحيث تتجاوز آثاره في بعض الحالات تأثير الإرهاب من ناحية التأثير المباشر على الحياة اليومية. ومن أشكال الفساد إساءة استخدام السلطة، بما في ذلك المحاباة بين الأقارب، والسرقة الرسمية، والتزوير، والمحسوبية، والابتزاز.

ويظهر الترابط بين الفساد، وفق تصنيف منظمة الشفافية الدولية، وبين معدل دخل الفرد المعدل حسب تكلفة المعيشة والناتج المحلي الإجمالي المعدل بالقوة الشرائية علاقة سلبية قوية، بغض النظر عن الثقافة أو الموقع الجغرافي. بمعنى آخر، لا توجد دول غنية تعاني من فساد كبير، في حين توجد بعض الدول الفقيرة النزيهة، والتي تمثل استثناءً لهذا النمط.

ينتشر الفساد في العراق من القمة إلى القاعدة في الحكومة، ووصل الوضع إلى حدّ تحويل الحكومة إلى ما يُشبه قرية بوتيمكين (Potemkin Village)، أي بناء غير واقعي يهدف إلى الإيهام بالفعالية والتنظيم. وتشير التقديرات إلى أن نحو ثلث ميزانيات بعض المؤسسات أو أكثر يُهدر بسبب الفساد، كما فرّ بعض المسؤولين من البلاد حاملين معهم مئات الملايين من الدولارات.

الفساد في العراق ليس ثابتاً، إذ يؤدي غياب سياسات فعالة لمكافحته إلى تفاقمه مع مرور الوقت. في بعض الحالات، يسعى المسؤولون الحكوميون الفاسدون إلى زيادة تعقيد القوانين وشموليتها وإبقاء الاحتكار، بهدف التحكم في النشاطات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي انتزاع مزيد من الرشاوى أو تحقيق مصالح مستقبلية.

2- Frank Gunter, political economy of Iraq, 2015.

البرامج الاقتصادية للمرشحين

تميل الدراسات إلى إظهار تأثير إيجابي محتمل للديمقراطية على الإصلاحات الاقتصادية[3]، إذ أن الديمقراطية ليست عشوائية، وإنما تتأثر بعوامل محددة تؤثر على النمو الاقتصادي. فالديمقراطية يمكن أن تسهم في بناء مؤسسات أفضل وتحسين الحوكمة، ما يعزز النمو الاقتصادي ويتيح فرصاً لإصلاح السياسات المالية والاقتصادية.

ومع ذلك، هناك حالات يمكن أن تؤدي فيها الديمقراطية إلى تمكين النخبة المحلية، حيث تكتسب هذه النخبة نفوذاً أكبر مما تستحق، ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على المجتمع ويعيق الإصلاحات الاقتصادية الفعّالة. ورغم ذلك، تميل الأبحاث التجريبية إلى العثور على تأثير إيجابي للديمقراطية على الأداء الاقتصادي والنمو.

في الواقع، يكشف التتبع والقراءة المتأنية للشعارات الانتخابية والبرامج المقدمة للناخبين، والتي في معظمها غير مكتوبة أو غير واضحة، أن شعارات مثل التنمية ومكافحة الفساد وتنويع الاقتصاد تفتقر إلى أطر مالية محددة وخارطة طريق تنفيذية مفصلة. وغالباً ما تركز البرامج الاقتصادية على الإبقاء على النمط القائم على التوزيع، ما يعيق قدرة الاقتصاد على التنويع والتحول نحو أنماط إنتاجية مستدامة.

من ناحية أخرى، من المتوقع أن تُحدث الانتخابات بيئة اقتصادية أفضل إذا حدّت من حوافز الحكومة أو قدرتها على وضع قوانين وامتيازات تعتمد على العائدات الريعية. ويمكن توسيع هذا الطرح ليشمل مكافحة الفساد بشكل عام، إذ تمتلك الحكومات المنتخبة حوافز أقل للانخراط في ممارسات فساد النظام الريعي، ما قد يسهم في الحد من الريع وتعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، يبقى الرأي القائل بأن الانتخابات وحدها تقلل من الفساد مسألة غير مؤكدة ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل مطلق.

3- Sara Moricz and Fredrik Sjöholm, The Effect of Elections on Economic Growth: Results from a Natural Experiment in Indonesia, 2014, https://www.ifn.se/media/herblpj5e/wp1023.pdf

يمكن أن يحدث الاستحواذ في الديمقراطيات الجديدة عبر شبكات المحسوبية والولاءات القائمة قبل التحول الديمقراطي، والتي تُستخدم لحشد دعم الناخبين. كما تُظهر نماذج الانتخابات أن هذه العمليات غالباً ما تمثل فرصة لإعادة توزيع الدخل والامتيازات وتراكم رأس المال.

في المقابل، فإن النمو الاقتصادي المرتفع وتحسن مستويات المعيشة يعززان الطلب على الديمقراطية، كما شهدت تجارب دول مثل تايوان وكوريا الجنوبية في ثمانينيات القرن الماضي. وهناك عوامل أخرى قد تؤثر على كل من التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية والنمو الاقتصادي، ومن أبرزها تحسين معدلات التعليم ومحو الأمية، إذ يسهم ارتفاع مستوى التعليم في زيادة وعي المواطنين وتعزيز مطالبهم بالمشاركة الديمقراطية، مما يترتب عليه نمو اقتصادي أعلى.

يشير غياب تأثير النمو إلى أن الحوكمة المحلية لا تتأثر بالانتخابات، ويتأكد ذلك عند مقارنة مؤشرات الحوكمة في الدوائر الانتخابية التي تُجرى فيها الانتخابات مع تلك التي لا تُجرى فيها. ومع ذلك، تظل هناك قيود على إمكانية تعميم هذه النتائج لتحديد التأثير العام للانتخابات على النمو الاقتصادي.

الخلاصة

تمثل انتخابات 2025 مرحلة حاسمة ومهمة، إذ تتجلى التحديات الاقتصادية الهيكلية بشكل واضح، بينما قد تكون الإرادة السياسية للإصلاح متاحة فقط إذا اتسقت القيادة التنفيذية والتشريعية مع أولويات الإصلاح. وبحسب المعطيات الانتخابية الحالية، لا يُتوقع أن تكون الإصلاحات الاقتصادية أولوية، ويُحتمل استمرار النمط الاقتصادي الحالي، لا سيما مع بروز رجال أعمال محليين مقربين من السلطة، والذين قد يعرقلون جهود الإصلاح. كما أن ضعف المشاركة الانتخابية في المناطق المنتجة للنفط قد يؤدي إلى نمو حركات تطالب بالاستقلالية وتحديد الموارد وفق المجتمعات المحلية، خصوصاً في المناطق التي تتمتع بوفورات كبيرة من الموارد الطبيعية، والتي تمثل العصب الأساسي للإيرادات المالية.

المصادر

- مجلس النواب العراقي – تقارير الأداء التشريعي والرقابي (2006–2025)
- هيئة النزاهة الاتحادية – تقارير مؤشرات الفساد السنوية.
- World Bank Data – Iraq Indicators, 2005–2024
- IMF Article IV Consultation Report, 2025
- Sara Moricz and Fredrik Sjöholm, The Effect of Elections on Economic Growth: Results from a Natural Experiment in Indonesia, 2014, https://www.ifn.se/media/heblpj5e/wp1023.pdf
- Frank Gunter, political economy of Iraq, 2015.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org